

العنف الأسري وعلاقته بأمن المجتمع

المؤلف: الطاهر غزار¹، فاطمة الزهراء طاهري²

¹ جامعة-جيجل (الجزائر) tgherraz@yahoo.com

² جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف (الجزائر) F.tahri@univ-chlef.dz

ملخص: باعتبار أن الأسرة هي اللبنة الأولى التي يتكون منها المجتمع وهي الوسط الإنساني الأول الذي ينشأ فيه الطفل ويتعلم من خلالها نمط الحياة وأبجديات ثقافة التعايش مع الآخرين جاء هذه الاهتمام بالأسرة والذي يعني الاهتمام بالمجتمع وبالتالي الاهتمام بالوطن لذلك فإن استقرار الأسرة يعني استقرار المجتمع والوطن أيضا وإذا صحت الأسرة صح المجتمع والوطن والعكس صحيح أيضا .

ولقد انتشرت ظاهرة العنف الأسري في المجتمعات وخاصة في مجتمعنا بشكل كبير وملفت للنظر مخلفة وراءها حقوقا مسلوقة وشخصيات مهزوزة مع عدم وجود ما يردع مثل هذا النوع من العنف من نظام أو أعراف. وتأسيسا على ما سبق تأتي هذه الدراسة لمحاولة توضيح ماهية العنف الأسري وعوامله وأشكاله مع محاولة إعطاء بعض المقترحات للحد من هذه الظاهرة وانعكاساتها على الأمن المجتمعي.

كلمات مفتاحية: العنف، العنف الأسري، الأمن المجتمعي، دوافع العنف، آثار العنف.

Abstract:

As the family is the first brick that makes up the society and is the first humanitarian center in which the child is born and learn the way of life and the ABCs of the culture of coexistence with others came this attention to the family, which means interest in the community and therefore interest in the homeland so the stability of the family means the stability of society and the homeland also if correct The family is healthy, society, and vice versa.

The phenomenon of domestic violence has spread in societies, especially in our society, in a large and striking manner, leaving behind stolen rights and shaky personalities, with no deterrent to this type of violence from a system or norms. Based on the above, this study comes to attempt to clarify the nature of family violence and its factors and forms, while trying to give some suggestions to reduce this phenomenon and its impact on community security.

Keywords: violence, domestic violence, community security, motives of violence, effects of violence.

المقدمة

عندما تغيب لغة الحوار بين الأشخاص في المجتمع ليحل مكانها مفهوم القوة يصبح سلوك العنف هو السلوك السائد والمبرر - من قبل البعض - في العلاقات بين المواطنين وفي العلاقات الأسرية بين الزوجة والزوج وبينهما وبين الأبناء.

حيث تمثل ظاهرة العنف واحدة من الظواهر الاجتماعية التي تحدث في كل المجتمعات دون استثناء، مما يعني أنها ظاهرة تمثل تهديداً مرعباً لأمن المجتمع وسلامة أفرادها، وأنه لا بد من تضافر الكثير أو العديد من العلوم لفهم الظاهرة والوقوف عليها. الغالب في رأي علماء الانحراف والجريمة أنهم لازالوا يرون هذه الظاهرة ذاتها لا تعود إلى أسباب محددة تقوم على فكرة التنظيم أكان ذلك على المستوى الفردي أو الاجتماعي، بل إن ظاهرة العنف تتكون من خلال نفس العمليات التي تكون السلوك الإنساني السوي غير المنحرف، وفهم ظاهرة العنف كنموذج للانحراف الاجتماعي، وانتشار الآفات المهددة للأمن العام واستقرار المجتمع وأبنائه، فإن ذلك يستوجب دراسة اجتماعية شاملة لفهم مختلف التغيرات التي يتعرض لها، إن دراسة مشكلة العنف الأسري وعلاقته بأمن المجتمع علاقة وطيدة وكبيرة باعتبار إن العلاقات الأسرية أو المعاملة الوالدية وحتى الأجواء الأسرية المضطربة تعتبر من المحركات والدوافع الموجهة نحو السلوك الانحرافي وربما حتى الفعل الإجرامي، ذلك إن الأسرة التي يسودها التوتر الشديد والعصبية الزائدة، وسوء التوافق بين الأبوين أو التفكك الأسري نتيجة (الوفاة، الطلاق، الهجر) تدفع كلها إلى خلق السلوك المضاد للمجتمع، فمثلاً تعرض الآباء للمشكلات الخارجية، والضغط النفسي نتيجة الإيقاع السريع للحياة، والصاخب، وافتقاد معظم الأسر إلى الهدوء والسكينة والثبات الانفعالي يدفع كله إلى انحراف الأبناء وضياعهم.

إن العنف الأسري قديم قدم الإنسان، فأول جريمة عرفت البشرية بين بني آدم هابيل وقابيل ويمكن إدراجها تحت مفهوم العنف الأسري بمفاهيمه الحديثة في القرن الحادي والعشرين. ويرتبط هذا النوع من السلوك الإنساني بالأسرة، ويستمد حساسيته البالغة من أهمية الأسرة في حياة الفرد، والتي يفترض إن تكون المصدر الرئيس الذي يستمد منه الفرد قوته ومكانته الاجتماعية، وإحساسه بالأمن والراحة النفسية، إلا إن هذه الوظيفة تختل في بعض الأحيان، وتتحوّل الأسرة إلى مصدر إزعاج وتهديد لأحد أفرادها، فيشعر بعدم الأمن، وربما يكون عرضة للعنف وإساءة المعاملة من قبل بعض أفراد هذه الأسرة. ويحتل موضوع العنف داخل الأسرة جانباً كبيراً من اهتمام العلماء في إطار العلوم الاجتماعية، وذلك لما لهذه الإساءة من تأثير على الصحة النفسية والجسمية للزوجة، وبالتالي التأثير على الصحة النفسية للأسرة ككل.

1 أولاً: تحديد المشكلة:

وفقاً لهذا فإن معالجة هذه المشكلة والتصدي لها من أولويات الاهتمام المجتمعي لأي مجتمع ونظراً لخطورة المشكلة على أمن المجتمع خاصة في مجتمعنا العربي تتحدد مشكلة هذا المقال في محاولة تحليل هذه الظاهرة وبيان جوانبها المختلفة، وعلاقتها بالبعد الأمني للمجتمع وما يمكن تصوره من منظور الخدمة الاجتماعية للتعامل مع هذه الظاهرة تحقيقاً للاستقرار المجتمعي.

2 ثانياً: أهمية البحث:

تتحدد أهمية تناول هذا المقال في العديد من الجوانب والتي يمكن تناولها فيما يلي:

1. يعد العنف الأسري ظاهرة اجتماعية تعاني منها الكثير من المجتمعات، وتعتبر هذه الظاهرة نتاج لما اعتري وظيفة التنشئة الاجتماعية في النظام الأسري من تغيرات نشأت كظواهر سلبية للمدينة الحديثة، ويعتبرها بعض الباحثين مؤشراً لفشل عملية التنشئة الاجتماعية التي تعد من بين العمليات الرئيسة التي تحافظ على بناء المجتمع وأمنه ومن هنا تظهر أهمية التعامل معها كمسكلة اجتماعية.
2. يشكل العنف الأسري خطورة كبيرة على حياة الفرد والمجتمع ككل، فهو من جهة يصيب الخلية الأولى في المجتمع بالخلل، مما يعيقها عن أداء وظائفها الاجتماعية والتربوية الأساسية، ومن جهة أخرى يساعد على إعادة إنتاج أنماط السلوك والعلاقات غير السوية بين أفراد الأسرة الواحدة، ومن ثم التأثير على المجتمع ككل، مما يستوجب الاهتمام العلمي بهذه الظاهرة للحد منها والوقاية مما قد ينتج عنها من تبعات.
3. تتعدد أشكال العنف الأسري بتعدد الأطراف المكونة للعلاقات الأسرية، وبما إن الأطفال داخل الأسرة التي تنسم بالعنف هم من أكثر المتضررين من هذه السلوكيات التي يتضمنها العنف الأسري، لما للعنف من انعكاسات سلبية على نفسيات الأطفال، وسلوكياتهم، الأمر الذي قد يساعد على تهيتهم ليصبحوا أفراداً جانحين في المجتمع؛ نظراً لفقدانهم الجو الأسري الملائم الذي يشبع حاجاتهم النفسية والعاطفية والاجتماعية، ومن ثم ارتفاع معدل الجنوح والانحراف في المجتمع وما يلحق ذلك من تبعات خطيرة من الناحية الأمنية.
4. إن مشكلة العنف الأسري من المشكلات التي تؤدي إلى ظاهرة تفكك الأسرة واضطرابها، وتهدد أمن المجتمع واستقراره، وبالتالي هناك ضرورة ملحة لدراسة هذه المشكلة ومواجهتها من كافة المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

3 ثالثاً: أهداف البحث:

وفقاً للعرض السابق تتحدد أهداف هذا المقال في .:

1. التعرف على ظاهرة العنف الأسري وعلاقتها بأمن المجتمع ويتضمن ذلك:.

2. التعرف على أهم أشكال العنف الأسري.

3. تحديد الدوافع التي يندفع الفرد بمقتضاها نحو العنف الأسري.

❖ مناقشة صور العمل ضد العنف من منظور الخدمة الاجتماعية لتحقيق الأمن المجتمعي الآليات

رابعاً: تحديد المفاهيم: تتحدد مفاهيم هذه الورقة في:.

1. مفهوم العنف:

حسبما هو وارد في المادة 19 من اتفاقية حقوق الطفل " كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة

البدنية والنفسية والإهمال أو المعاملة المنطوية على الإهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية. وحسب التقرير العالمي حول العنف والصحة يُعرف العنف على أنه الاستخدام المتعمد للقوة أو الطاقة البدنية، سواء ضرر فعلي أو محتمل لصحة الطفل أو بقاءه على قيد الحياة أو نمائه أو كرامته" (1)

كما عرف العنف لغوياً " بأنه الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، وأعنف الشيء: أي أخذه بشدة، والتعنيف هو التقرع واللوم، وفي المعجم الفلسفي: " العنف مضاد للرفق، ومرادف للشدة والقسوة، والعنيف هو المتصف بالعنف، فكل فعل شديد يخالف طبيعة الشيء ويكون مفروضاً عليه من خارج فهو بمعنى ما فعل عنيف " (2).

وعرف في العلوم الاجتماعية بأنه " استخدام الضبط أو القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما". (3)

ومن خلال ما سبق يمكن اعتبار العنف: " بأنه أي سلوك يؤدي إلى إيذاء شخص لشخص آخر قد يكون هذا السلوك لفظياً يتضمن أشكالاً بسيطة من الاعتداءات الكلامية أو التهديد وقد يكون السلوك فعلياً حركياً كالضرب المبرح والاعتصاب والحرق والقتل وقد يكون كلاهما وقد يؤدي إلى حدوث الم جسدي أو نفسي أو إصابة أو معاناة أو كل ذلك. " (4)

وبصفة عامة نؤكد على كون العنف شيء غير مرغوب فيه وهو يصيب بالذعر والخوف لما يؤدي إليه من نتائج، خاصة إذا كان هذا الأمر يصل إلى الأسرة التي من المفترض أن تكون المكان الأكثر أماناً وسكينة حيث الزوج والزوجة والأبناء فهو عدوان صريح أو خفي يضر بالآخرين.

2. مفهوم الأمن المجتمعي:

يمثل مفهوم الأمن من مفهوم الأمان ضد الخوف ويعنى به السكينة والاستقرار والطمأنينة مما يؤدي إلى الهدوء وراحة البال وإبعاد المخاوف على مستوى الفرد والجماعة، أما الحاجة إلى الأمن فهي تتبع من القول أنه لكي يحيا الإنسان في الحياة لابد من إشباع حاجاته وحاجات الإنسان كما هو عليه إجماع علماء الاجتماع ونقله عنهم علماء الاقتصاد والأمن المجتمعي يتحقق من ذلك، ومن هنا يمثل الأمن المجتمعي؛ الطمأنينة التي تنفي الخوف والفرع عن الإنسان فرداً أو جماعة في سائر ميادين العمران الدنيوي بل وأيضاً فيما وراء هذه الحياة الدنيا. ومن منظور آخر يمكن القول إن الأمن المجتمعي هو توفير سبل الحياة بشكل يمكن لكل فرد في المجتمع أن يشعر بالطمأنينة وتتحقق له السلامة على نفسه وماله وعرضه وفكره من خلال علاقات طيبة مع الآخرين ومؤسسات قادرة على توفير الحماية له، والأمن المجتمعي ضرورة حياة، فإذا كان الأمن الفردي من الحاجات الضرورية للإنسان فإن الأمن المجتمعي يأخذ نفس الضرورة لأنه لا يمكن تحقيق الأمن الفردي بدون أمن الجماعة، ومن هنا يمكن اعتبار أن الأمن المجتمعي يمثل وصول المجتمع وأفراده إلى حد الطمأنينة وهو يرتبط بذلك بقوة الأسرة كلبنة أولى في المجتمع. (5)

4 خامسا: أشكال العنف الأسري:

هناك الكثير من الدراسات التي تناولت قضية أشكال العنف الأسري والتي يمكن أن نرصد منها بعضا من وجهات النظر التي تشابكت مع الكثير منها وتشمل أشكال العنف الأسري وفقا لهذه أحد الأنواع الآتية: (6)

1. العنف الجسدي: وهو أكثر أشكال العنف الأسري شيوعاً ويمكن استكشافه وتحقيقه ويتم عن طريق الضرب باليد أو بأداة حادة أو بالخنق أو شد الشعر أو العض.
2. العنف الجنسي: هذا النوع من العنف يحاط بالكتمان والتحفظ الشديد ومن أشكاله الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي أو اللجوء لأساليب منافية للعرف والدين.
3. العنف النفسي: هذا النوع يسبب إيذاء معنوي ومن أشكاله إهمال الزوج للزوجة والحرمان من ممارسة الحرية وممارسة الضغوط أو العزل أو إقامة علاقات مع أخريات وحرمان المرأة من الإشباع أو العنف اللفظي كالتهديد والشتم.
4. العنف الصحي: عدم مراعاة الصحة أو التجويع أو عدم مراجعة الطبيب.
5. العنف الاجتماعي: كعزل المرأة والأطفال من الاختلاط بالمجتمع والانقياد وراء متطلبات الزوج مما يؤثر على نموها العاطفي والعقلي.
6. العنف الاقتصادي: عندما يكون الدخل محدود والتقليل من المصروف أو استيلاء الزوج على راتب الزوجة العاملة.

7. ويعتبر عنف الطفل من أسوأ أشكال العنف الأسري وهو يأتي كنوع من الإساءة للطفل كالإهمال صحياً وعدم الاهتمام بتغذيته وعدم منحه العطف والحنان وقد يأتي على شكل حماية ودلال زائد أو التشدد في الطلبات بحجة الخوف عليه مما يؤثر سلبياً على نمو شخصيته مستقبلاً، وقد يأتي بالرفض أو الإحباط.

وهناك من يرى العنف في عدة تصنيفات تشمل:

1. **العنف المقصود الواعي:** ويقصد بالعنف المقصود جميع الممارسات العدوانية الواعية المدعومة بإرادة وإصرار سواء أكانت مبررة أو غير مبررة وتوجد أشكال متعددة لهذا النوع من العنف وسنكتفي هنا بما يوضح فكرة العنف الواعي:

الضرب، ربط بالحبال، الحبس و الحرمان من وجبات الطعام إعطاء مواد لاذعة تهجم لفظ التهديد لإكسابهم أنماط سلوكية مقبولة واستبعاد أخرى غير مقبولة إلى جانب تنمية سمات مع الذكور منهم الرجولة والخشونة ولتعليمهم أدوارهم الاجتماعية المستقبلية. ويأتي ضمن قسوة المعاملة:

- صورة الاستغلال الجسدي للأطفال.
- النقد والنهر والإذلال والالتهام بالفشل.
- تخويف الطفل (الحبس، العزل، التخويف).

4.1 2. العنف غير المقصود:

أ. الاعتداءات الجنسية على الأطفال:

والتي يكون فيها الأب أو الأخ الأكبر هو الطرف المعتدي وغالباً تحدث مثل هذه الحالات تحت تأثير تعاطي المخدرات أو بعض الاضطرابات النفسية والانحرافات السلوكية.

ب. الهياج والتصرفات الخارجة عن المعايير:

ومن الحالات الملاحظة في أسرنا حالات الهياج والتصرفات التي تخرج عن المعايير المقبولة اجتماعياً وهي غالباً تصدر عن الآباء تحت تأثير المخدر أو استخدام بعض العقاقير التي تفقد التوازن (عقاقير الهلوسة و عدم القدرة على التحكم في الانفعالات) وكثيراً ما تؤدي مثل هذه التصرفات إلى استعمال القسوة مع الأطفال أو مع أمهاتهم وقد يتعرضون لنتيجتها للأضرار الجسدية.

ج. الحرمان من حاجات الطفولة:

والتي تتمثل في حرمان الأطفال من التعليم والصحة والغذاء الكافي والمناسب وإلى تشغيل أطفالهم في أعمال لا تتناسب ونموهم وقدراتهم وكثيراً ما تسبب لهم تشوهات جسمية ومعاناة نفسية. (7) .

ويفسر بعض الباحثين ارتفاع معدلات العنف الأسري بأنه ظاهرة طبيعية ومتوقعة لأسباب منها: تنوع العلاقات بين أعضاء الأسرة الواحدة، وهذا التفاعل لا بد أن يقود إلى قدر كبير من التناقض والصراع والاختلاف، وما ينشأ في ظل ذلك من تضارب للمصالح بين أعضاء الأسرة. كما إن الفرق بين الأجيال القديمة والحديثة قد يؤدي إلى اختلافات في الأفكار والتوجهات والتطلعات، وكلها تساعد على خلق مساحات من الصراعات. يضاف إلى هذا إن المحافظة على الأسرار الخاصة للعائلة وحفظها في إطار الأسرة الواحدة من شأنه أن يقلل من مناسبات تدخل الأجهزة الرسمية لحل المشكلات التي يمكن أن تؤدي إلى العنف الأسري. ومع الارتفاع الملحوظ في معدلات العنف الأسري إلا إن الإحصائيات الجنائية العربية تكاد تخلو من تفاصيل لجرائم هذا النوع من العنف لعدة أسباب منها:

1. العيب الاجتماعي في الإبلاغ عن هذه الجرائم.

2. الحرص على إخفاء هذه الجرائم داخل نطاق الأسرة وعدم الخروج بها إلى العلن.

3. دخول التسويات من داخل العائلة أو من العائلات القريبة أو من الجيرة لتسوية الأمر بدون الوصول إلى السلطات الرسمية، وكذلك دخول الشفاعات الاجتماعية بين الأطراف لعدم وصول هذه الجرائم لدائرة الضوء والإبلاغ عنها.

4. الجرائم التي تصل إلى علم السلطات قليلة إذا ما قارناها بواقع المشكلة، وربما تتدخل هذه السلطات لتسوية الأمر بأي طريقة من الطرق حفاظاً على سمعة وسلامة الأسرة، لذلك لا يتم تسجيلها في السجلات الرسمية.

5. إذا تم تسجيل الجرائم في السجلات الرسمية وتم اتخاذ الإجراءات القانونية من خلال إجراءات العدالة الجنائية، فإن هذه الجرائم تسجل في السجل النهائي للإحصائيات التي تصدر مشمولة تحت بنود الجرائم التقليدية المعروفة وفقاً للقوانين الجنائية المحلية التي ربما لا تصنف بتحديد هذه الجرائم كجرائم عنف أسري ولكن تصنفها في مكان جرائم القتل مثلاً أو الأذى الجسيم، أو الاعتداء بدون الإشارة إلى حدوثها داخل الأسرة. (8)

5 سادساً: الدوافع وراء العنف الأسري:

هناك الكثير من وجهات النظر التي تناولت هذا الشأن ولعل من أبرزها ثلاثة أقسام، وهي:

5.1 1: الدوافع الذاتية:

وهي تلك الدوافع التي تتبع من ذات الإنسان ونفسه والتي تقوده نحو العنف الأسري، وهذا النوع من

الدوافع يمكن إن يقسم إلى قسمين: (9)

• الدوافع الذاتية التي تكونت في نفس الإنسان نتيجة ظروف خارجية من قبيل الإهمال، وسوء

المعاملة، والعنف - الذي تعرض له الإنسان منذ طفولته - إلى غيرها من الظروف التي ترافق الإنسان،

والتي أدت إلى تراكم نوازع نفسية مختلفة، أفضت لعقد نفسية قادت في النهاية إلى التعويض عن الظروف

السابقة الذكر باللجوء إلى العنف داخل الأسرة. وفي هذا الإطار فقد أثبتت الدراسات الحديثة بأن الطفل

الذي يتعرض للعنف إبان فترة طفولته يكون أكثر ميلاً نحو استخدام العنف من ذلك الطفل الذي لم

يتعرض للعنف فترة طفولته.

• الدوافع التي يحملها الإنسان منذ تكوينه، والتي نشأت نتيجة سلوكيات مخالفة للشرع كان الآباء قد

اقترفوها، مما انعكس أثر تكوينها على الطفل، ويمكن أدرج العامل الوراثي ضمن هذه الدوافع.

5.2 2: الدوافع الاقتصادية:

وهذه الدوافع تشترك معها ضروب العنف الأخرى مع العنف الأسري، إلا إن الاختلاف بينهما يكون

في الأهداف التي ترمي من وراء العنف بدافع اقتصادي. ففي محيط الأسرة لا يلزم الأب الحصول على

منافع اقتصادية من وراء استخدامه العنف إزاء أسرته، وإنما يكون ذلك تفرغاً لشحنة الخيبة والفقر الذي

تتعرض آثاره بعنف من قبل الأب نحو الأسرة. أما في غير العنف الأسري فإن الهدف من وراء استخدام

العنف إنما هو الحصول على النفع المادي.

5.3 3: الدوافع الاجتماعية:

ويتمثل هذا النوع من الدوافع في العادات والتقاليد التي اعتادها المجتمع والتي تتطلب من الرجل -

حسب مقتضيات هذه التقاليد - قدراً من الرجولة، بحيث لا يتوسل في قيادة أسرته بغير العنف والقوة،

وذلك أنهما المقياس الذي يمكن من خلاله معرفة المقدار الذي يتصف به الإنسان من الرجولة، وإلا فهو

ساقط من عدد الرجال. وهذا النوع يتناسب طردياً مع الثقافة التي يحملها المجتمع، وخصوصاً الثقافة

الأسرية فكلما كان المجتمع على درجة من الثقافة والوعي، كلما تضاعف دور هذه الدوافع حتى ينعقد في

المجتمعات الراقية، وعلى العكس من ذلك في المجتمعات ذات الثقافة المتدنية، إذ تختلف درجة تأثير هذه

الدوافع باختلاف درجة انحطاط ثقافات المجتمعات. (10)

6 سابعا: آثار العنف على أمن المجتمع:

إن الأضرار المترتبة على العنف لا تتال من وقع العنف عليهم فحسب وإنما تمتد آثارها إلى أبعد من ذلك بكثير ولذلك ندرج الآثار المختلفة للعنف الأسري كالتالي:

6.1 1- أثر العنف على المعتدى عليه:

هناك آثار كثيرة من العنف الأسري على المعتدى عليه منها:

- أ- تسبب العنف في نشوء العقد النفسية التي قد تتطور وتتفاقم إلى حالات مرضية.
- ب- زيادة احتمال انتهاج هذا الشخص -الذي عانى من العنف- النهج ذاته الذي مورس في حقه.

6.2 2- أثر العنف على الأسرة:

إن أثر العنف لو توقف في حدود الفرد الذي عانى من العنف لكان الخطب أهون، ولكن الأمر يتعدى ذلك في التأثير على الأسرة ذاتها، سواء الأسرة الكبيرة التي قد يحاول الشخص الذي يعنف انتقامه منها، أو التي سيكونها مستقبلاً.

6.3 3- أثر العنف الأسري على المجتمع:

نظراً لكون الأسرة نواة المجتمع فإن أي تهديد سيوجه نحوها -من خلال العنف الأسري- سيقود بالنهاية، إلى تهديد كيان المجتمع بأسره.

ومن ذلك فإن الأمن المجتمعي مرتبط كما سبق القول بأمن كل إنسان في المجتمع على نفسه وماله وأهله وعرضه ولكي يتحقق الأمن في المجتمع لابد من توافر عدة مقومات أو أسباب من أهمها: العدل والحرية والتكافل وإشباع الحاجات والاستقرار ونظام دفاع وحماية داخلي وخارجي، وكلها مترابطة لا غنى لإحداها عن الأخرى وهي مرتبطة بما قد يتولد بالمجتمع من مظاهر للعنف.(11)

7 ثامنا: الدور الأمني للتعامل مع العنف:

إن دور المؤسسات الأمنية هو دور وقائي اجتماعي كالوقاية من الانحراف، والحفاظ على سلامة المواطنين، وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم.

وفي قضايا العنف الأسري يكون الدور الأكبر والفعال لجهاز الشرطة باعتبارها نظام يتكامل مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى: التربية والتعليم، والإعلام، والأسرة، والشؤون الاجتماعية، لذا فإنه ينظر للشرطة بأنها المؤسسة الإنسانية والاجتماعية التي تؤدي أكثر وأوسع الخدمات للمواطنين مبعدة عنها الطابع الرسمي الذي توصم به في الماضي من قبل منتقدي تصرفاتها مما انعكس على تعزيز دورها في الحياة العامة وزيادة إمكانياتها، انطلاقاً من اعتبارها الجهاز المتعامل مباشرة مع

الظاهرة الإجرامية.

وعلى ضوء ذلك يمكن تحديد دور المؤسسات الأمنية في مواجهة مشكلات العنف الأسري من خلال القيام بمهامها على الوجه التالي: (12)

. حماية امن المواطن بمعناه الشامل لأمنه الاجتماعي المتضمن الأمن الغذائي والأسري والصحي والمهني والتربوي، بحيث يمكن للمواطن أن يلجأ للمؤسسات الأمنية كلما كان طرف من أطراف حياته اليومية مهددا بالخطر من أجل الوصول إلى الحماية التي ينشدها.

. قيام المؤسسات الأمنية بتوعية أفراد المجتمع بقضايا العنف الأسري، وتبصيرهم بأسبابها وطرق علاجها من خلال برامج توعية تقدم للجمهور بصورة دورية.

. تعزيز دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، وفي غرس القيم الإسلامية والمعايير الاجتماعية السليمة، فهناك علاقة بين العنف والتفكك الأسري، وهذا يتطلب العمل على تدعيم قيم الروابط الأسرية والإسراع في معالجة مشكلات الأسرة، وذلك بالاستفادة من الدراسات التنبؤية في اكتشاف الأطفال المتوقع انحرافهم لرعايتهم في وقت مبكر للحد من مشكلات العنف الأسري.

. لا تقتصر مهمة المؤسسات الأمنية على مراقبة السلوك الخارجي، بل عليها أن تبذل أقصى جهد في الأخذ بيد الأفراد والجماعات لتعزيز وتقوية الضمير الجمعي من جهة وترشيد الضمير الفردي في حالات الإقدام على ارتكاب حالات العنف الأسري.

تاسعا: آليات مواجهة العنف من منظور الخدمة الاجتماعية لتحقيق الأمن المجتمعي: لابد وأن

نعترف بأن مواجهة ظاهرة العنف هي واجبنا جميعا بلا استثناء لأن الظاهرة تحرق الجميع بلا تفرقة، وتعطى صورة سيئة عنا في الداخل والخارج، لذلك يجب أن نكف عن اتهام بعضنا البعض وإسقاط المشكلة على الآخرين أو إلقاء التبعة عليهم وانتظار الحل منهم، وأننا بالتالي نحتاج كمجتمع للتأهيل النفسي والاجتماعي والسياسي والديني للتعامل مع هذه الظاهرة وأثارها.

1. مبادئ عامة في الوقاية والعلاج :

1. توجيه العناية نحو الفئات الهشة الأكثر قابلية لاستثارة العنف وذلك للتعرف على مثيرات العنف لديها ومحاولة خفض هذه المثيرات.
2. دراسة حالات العنف دراسة علمية مستفيضة لاستكشاف الجوانب العضوية والنفسية والاجتماعية التي تحتاج إلى علاج.
3. الحوار الصحي الإيجابي لإعطاء الفرصة لكل الفئات للتعبير عن نفسها بشكل منظم وآمن يقلل من

فرص اللجوء إلى العنف.

4. التدريب على المهارات الاجتماعية، حيث وجد أن الأشخاص ذوي الميول نحو العنف لديهم مشكلات كثيرة في التواصل والتفاعل الاجتماعي مما يضعهم في كثير من الأحيان في مواجهات حادة وخطرة مع من يتعاملون معهم، وهذا يستثير العنف لديهم، لذلك فإن برنامجاً للتدريب على المهارات الاجتماعية كمهارة التواصل ومهارة تحمل الإحباط وغيرها، يمكن أن يؤدي إلى خفض الميول العدوانية لدى هؤلاء الأشخاص.

5. العقاب، أحياناً يؤدي العقاب المناسب خاصة إذا كان قريباً من الفعل العنيف زمنياً إلى تقليل حدة وتكرار السلوكيات العنيفة من خلال الارتباط الشرطي بين العنف والعقاب، ولكن إذا كانت هناك فترة زمنية طويلة بين الفعل العنيف وبين توقيع العقوبة، أو كان العقاب غير متناسب مع الفعل العنيف فإن العقاب ربما يؤدي إلى نتيجة عكسية فيزيد من احتمالات زيادة العنف، وهذا ملاحظ في الحالات التي تتعرض للإيذاء الجسدي والنفسي العنيف حيث يصبحون أكثر ميلاً نحو العنف، بل ويزداد عنفهم خطورة.

6. الاستجابات المغايرة، وهذه الطريقة تقوم على مواجهة السلوك العنيف بسلوك مغاير تماماً يؤدي إلى إيقاف العنف والتقليل من معاودته، وكمثال على ذلك إذا وجد الشخص ذوي الميول العنيفة أن الشخص المقابل يعامله بحب وتعاطف وشفقة فإن ذلك يقلل من اندفاعاته العنيفة، وهذا مصداق للآية "ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم" ومثال آخر؛ أن تقابل الميول العنيفة بالدعابة من الطرف الآخر، وقد وجد فعلاً بالتجربة أن الدعابة والطرافة في المواقف الحادة تقلل من احتمالات العنف، ووجد أيضاً أن إيقاظ الإحساس بالذنب أو الانغماس في نشاط ذهني معرفي، أو التعرض لبعض المثيرات المحببة للشخص، كل هذا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض نزعات العنف.

2. مسئولية الأسرة :

-رعاية الأبناء واحتوائهم .

-إشاعة جو الحوار والتفاهم داخل الأسرة .

-تعليم الأبناء قيم الاختلاف ومهارات حل الصراع.

3. المدخل الوقائي المتكامل للخدمة الاجتماعية:

. الأسس التي يعتمد عليها هذا المدخل:

إن أي عنف أو ضغوط يتعرض لها الفرد تتضمن أسباباً عديدة مرتبطة بالفرد، الأسرة، الأصدقاء، مجتمع الجيرة، المجتمع ككل، وكذلك ترتبط بالمؤسسات التي يتصل بها الفرد مثل (العمل ، المدرسة) ولهذا

يسعى المدخل الوقائي إلى التعرف على مصادر الضغوط التي يمكن أن يتعرض لها الإنسان، والعمل على بناء قدرته على مواجهتها واكتساب الخبرة التي تمكنهم من مواجهة هذه الضغوط وتحقيق الأهداف الإيجابية التي يسعى إليها. (13)

- طبيعة البرامج والخدمات التي يتضمنها: المدخل الوقائي: خدمات تركز على زيادة فاعلية الإنسان على مواجهة مشكلات متوقعة، أي أنها تركز على تنمية قدرة الفرد على مواجهة المشكلة قبل وقوعها وذلك من خلال وضع مجموعة من البرامج والخدمات التي تشمل المجتمع ككل وليس علاج فئة معينة وترك فئة أخرى بدون علاج.

يعتمد المدخل الوقائي على التوقيت المناسب في التدخل " التدخل المبكر" الذي يحدد المشكلات قبل وقوعها ويضع لها الخطط المناسبة وهذا ما يميزه عن المدخل العلاجي الذي يقوم على تقديم الخدمة بعد حدوث المشكلة ومن أمثلة البرامج الوقائية ما يمكن أن يقدم للطلاب بالمدارس من توعية حول أضرار العنف، وعرض نماذج للمشكلات التي نجمت عنه لتوعية الطلاب قبل حدوث المشكلة. يستند المدخل الوقائي على مجموعة من القيم تؤكد قدرة الإنسان على المواجهة، قدرته على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف التي يسعى إليها وتقية من الوقوع في دائرة العنف.

7.1.1 الإجراءات الوقائية التي يعتمد عليها هذا المدخل:

- توفير المعلومات: يعتبر التعليم شكلاً من أشكال تدعيم المعلومات فيما يتعلق برفض العنف كما تساعد المعلومات على التخلص من مشاعر القلق المرتبطة بمن يمارس العنف وتستهدف المعلومات ما يلي:
- توضيح المعاهدات والقوانين التي وضعت للحد من استخدام العنف.
- توضيح الكوارث التي سوف تصيب الأسر وذلك من خلال عرض نوعية هذه الكوارث ومعدلات حدوثها (عرض حالات وأرقام).
- يمكن أن تشير هذه المعلومات إلى طبيعة العنف وصوره وخطورته فقد يكون هناك من يريد المجازفة أو المغامرة وبصفة خاصة الأفراد ذوي القيم والتفكير الضعيف وغير الملتزم أخلاقياً ودينياً.
- استخدام كافة الوسائل المتاحة (تليفزيون، أفلام، تقارير..... وغير ذلك) وفي المواقف التعليمية المناسبة للتوعية بأخطار العنف.
- وتستخدم المعلومات كمدخل وقائي يدعم كافة المداخل الأخرى المستخدمة سواء كانت (قانونية، نفسية، اجتماعية، ثقافية) وحتى تكون هذه المعلومات ذات وظيفة فعالة لا بد من وضعها في إطار عام للاتصال الفعال والمقتنع.
- الاتصال الفعال والمؤثر: والهدف من ذلك هو استنكار المجتمع للعنف أي تكوين رأي عام مضاد، ويعتبر الاتصال الفعال أداة هامة في تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال الاستفادة من الأساليب

الفنية لعمليات الاتصال وتغيير الاتجاهات حيث أن جوهر إي اتصال هو التأثير على المعارف والاتجاهات أو السلوك في الاتجاه المرغوب ولهذا لا بد أن يكون هناك هدف واضح ومحدد لعملية الاتصال، وقد يأخذ الاتصال الأشكال الآتية:-

- عمل تمثيلات توضح أن العنف شيء مشنوم ومكروه.
 - إجراء مناقشات حول العنف وأضراره .
 - برامج إعلامية للوقاية من النتائج السيئة المترتبة على العنف.
 - إيقاظ القيم الروحية لدى من يمارسون العنف بكل صوره.
- والهدف من ذلك هو الوقاية من العنف أو التوقف عن ممارسة السلوك العنيف غير القانوني ولا بد أن توضح الأهداف من الذي يقول المعلومات، ولمن يقول حتى تكون عملية الاتصال ذات فاعلية اكبر، أي الالتزام بالمبادئ الآتية: المصادقية، الرسالة، الجماعات المستهدفة. (14)

- المهارات الأساسية للعمل مع من يمارس العنف

- هناك عدة مهارات يمكن من خلالها التعامل مع العنف الأسري هي:
- مهارات لتوجيه عملية التفاعل:
 - مهارات حضورية (الشفافية) (Attending Skills)
 - مهارات استجابية (Responding Skills)
 - مهارات تعبيرية (Expressive Skills)
 - مهارات التركيز (Focusing Skills)
 - مهارات لتوجيه التفاعل (Guiding Group Interaction)
 - مهارات المشاركة (Identifying and describing skills)
 - مهارات جمع المعلومات والتشخيص :
 - مهارات الوصف والتحديد (Identifying and describing skills)
 - مهارات الاستكشاف وتوجيه الأسئلة وطلب المعلومات.
 - (Requesting information, questioning and probing)
 - مهارات التلخيص التجزئة (Summarizing and Partial zing skills)
 - مهارات التحليل (Analyzing Skills)
 - مهارات عملية (تطبيقية) : (Particle Skills)
 - مهارات التوجيه (Direction Skills)
 - مهارات توفير المعونة النفسية (Supporting group members)
 - مهارات التوضيح وعرض الأفكار (Reframing and redefining skills)
 - مهارات حل الخلافات والنزاعات (Resolving Conflicts)

•مهارات تقديم النصائح والتعليمات

(Giving advice, suggestions ,instruction)

•مهارات المواجهة (Confrontation skills)

•مهارات تزويد أعضاء الجماعة بالموارد (Providing resources)

•مهارات التمثيل، ولعب الأدوار، والتمرين، والتدريب (15)

(Molding ,Role playing , Rehearsing ,and coaching skills)

- مجالات تطبيق السياسة الوقائية لمواجهة مشكلة العنف الأسري:

يمكن أن تمارس السياسة الوقائية لمواجهة مشكلة العنف في جميع المؤسسات والهيئات سواء كانت حكومية أو أهلية ومع جميع وحدات المجتمع (أفراد، جماعات، أسر، جيرة، مجتمع محلي.. وغير ذلك). وفيما يلي عرض لبعض هذه المجالات، والتي يمكن أن تسهم في لوقاية أو الحد من مظاهر العنف الأسري.

المجال التعليمي :

حيث يمكن للاختصاصيين الاجتماعيين الذين يعملون بالمدارس أو الجامعات أن يوضحوا خطورة البيئة الاجتماعية التي قد يكون لها تأثير قوي على ممارسة العنف ، والعمل على اتخاذ الخطوات الضرورية لتصحيح هذه البيئة ويكون الدور الوقائي للاختصاصي الاجتماعي من خلال :

- إيضاح أهمية وجود تكامل بين تدريس موضوعات تتصل بالعنف ومكونات المنهج الدراسي بالمدارس.
- عمل جماعات خدمة البيئة، والتعرف على مشاكل المجتمع.
- برامج لتوعية الشباب و المراهقين بكيفية مواجهة العنف.

8 خاتمة

بناء على ما توصلنا إليه من خلال دراستنا لموضوع العنف الأسري في علاقته بالأمن المجتمعي، اتضح لنا أنه ينبغي اتخاذ بعض الإجراءات للوقاية من مشكلة العنف يمكن حصرها فيما يلي:

- يجب أن تتضمن مناهج تعليم الاختصاصيين الاجتماعيين مواد نظرية توضح خطورة مشكلة العنف.
- يجب أن تحتوي مكتبة الخدمة الاجتماعية على بعض شرائط الفيديو التي توضح حالات تطبيقية لممارسة العنف.
- أن يشمل إعداد طلاب الخدمة الاجتماعية زيارات لمؤسسات تتعامل مع ممارسي العنف.
- أن يدرّب طلاب الخدمة الاجتماعية على كيفية إجراء بحث متعمق مع حالات ممارسة العنف.
- كما تبين من خلال الدراسة أن المجال الأمني يستهدف السيطرة على المشكلة ومنع انتشارها وضبط أكبر عدد من القضايا المتصلة بالعنف وتوقيع العقوبة على من يسهم في نشر هذه المشكلة بالمجتمع من خلال الإجراءات و الضوابط القانونية المتبعة بالمجتمع و يتضمن هذا المجال ما يلي :
- توفير الأعداد المناسبة من رجال الأمن المدربين على أعمال مكافحة العنف الأسري.

- حصر الأماكن المشبوهة وأحكام الرقابة عليها.
- الحصول على أحدث التقنيات العلمية التي تسهم في الكشف عن المجرمين.
- التدريب على أعمال مكافحة بشتى صورها سواء داخل المجتمع أو خارجه.
- عدم الاقتصار على الجانب العقابي فقط وإنما الاستعانة بالمختصين في العلوم الاجتماعية لتفسير السلوك المنحرف لممارسي العنف الأسري.
- الاستفادة من جهود الجهات الأمنية الأخرى داخل المجتمع وخارجه فيما يتعلق بمواجهة هذه المشكلة.
- تكثيف أعمال الرقابة و الملاحظة للشباب و الأطفال و الأفراد المحتمل قيامهم بأعمال عنيفة.
- التنسيق بين أقسام الشرطة و الأجهزة الأمنية.
- إدراك الجوانب الاجتماعية و النفسية للعنف ووضعها في الاعتبار عند التعامل معه ومعرفة العوامل التي دفعته إلى ذلك.
- تعريف أفراد المجتمع بالإجراءات القانونية و العقوبات الرادعة في حالة ممارسة العنف.

الهوامش والمراجع:

1. باولو سيرجيو. التقرير العالمي بشأن العنف ضد الأطفال. 2007.
2. ابن منظور، لسان العرب، بيروت، بيروت للطباعة والنشر. 1956.
3. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان. ص 144، 1986.
4. المرجع نفسه. ص 146
5. جميل صليبه، المعجم الفلسفي، بيروت، دار الكتاب اللبناني. 1982.
6. عبد المحمود عباس، أبو شامة، و محمد الأمين، العنف الأسري في ظل العولمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث. 1426هـ.
7. ذياب البداينة، وآخرون، العلاقة بين الخصائص الشخصية للزوجة ورضاها عن الزواج والعنف ضد الزوجة في قسبة الكرك، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 20، العدد 6، 2005.
8. المرجع نفسه، ص 88.
9. حيدر البصري، العنف الأسري "الدوافع والحلول"، دار المحجة البيضاء، بدون تاريخ ص 131.
10. المرجع نفسه، ص 132.
11. علي الجبرين، العنف الأسري خلال مراحل الحياة، الطبعة الأولى، مؤسسة الملك خالد الخيرية، الرياض. 2005.

12. أحمد الرباعية ، أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجرائم، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض . 1984.
 13. سهير بشناق، العنف في المجتمع ظاهرة عرضية أم سلوك دائماً، لأردن، مركز أمان لدراسات المرأة. 2011.
 14. أحمد عبد اللطيف رشاد "العمل لحماية الأسرة" المؤتمر العربي الإقليمي لحماية الأسرة من العنف، المملكة العربية السعودية. ص 225، 2005.
 15. المرجع نفسه، ص 230.
- قائمة المراجع:
- 1- ابن منظور، لسان العرب، بيروت، بيروت للطباعة والنشر. 1956.
 - 2- أحمد الرباعية ، أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجرائم، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض . 1984.
 - 3- احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1986.
 - 4- أحمد عبد اللطيف رشاد "العمل لحماية الأسرة" المؤتمر العربي الإقليمي لحماية الأسرة من العنف، المملكة العربية السعودية، 2005.
 - 5- باولو سيرجيو. التقرير العالمي بشأن العنف ضد الأطفال. 2007.
 - 6- جميل صليبه، المعجم الفلسفي، بيروت، دار الكتاب اللبناني. 1982.
 - 7- حيدر البصري ، العنف الأسري "الدوافع والحلول"، دار المحجة البيضاء، بدون تاريخ .
 - 8- ذياب البداينة وآخرون، العلاقة بين الخصائص الشخصية للزوجة ورضاها عن الزواج والعنف ضد الزوجة في قسبة الكرك، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 20، العدد 6، 2005.
 - 9- سهير بشناق، العنف في المجتمع ظاهرة عرضية أم سلوك دائماً، لأردن، مركز أمان لدراسات المرأة. 2011.
 - 10- عبد المحمود عباس، أبو شامة، و محمد الأمين، العنف الأسري في ظل العولمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث. 1426هـ.
 - 11- علي الجبرين، العنف الأسري خلال مراحل الحياة، الطبعة الأولى، مؤسسة الملك خالد الخيرية، الرياض. 2005.